

فقه التعدد

على مذهب السادة الشافعية

ياسر علي محمد

فَقُهُ التَّعَدُّدُ
عَلَى مَذْهَبِ
السَّادَةِ الشَّافِعِيَّةِ



للشيخ ياسر علي محمد حفظه الله تعالى

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرع للعبد أن يأخذ مشنى وثلاث ورباع، وأوجب عليه العدل بينهن وذلك معلوم مشاع، فإن عجز عنه فما للتعدد من داع، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والأتباع، صلاة سرمدية باقية تملأ الأرض والبقاع.

وبعد:

لما وردت العبد الفقير بعض من الاستئلة حول التعدد وما يتعلق به، شرعت مستعيناً بالله، ومتوكلاً عليه في كتابة بحث خاص به، يجمع مسائله، ويجرر غوامضه وفق مذهب الإمام الشافعي -قدس الله سره ونور ضريحه- وقد أسميته (فقه التعدد) وأسأل الله أن يعم بنفعه البلاد والعباد، وأن يجعل ذلك خالصاً لوجه الكريم، والله أسأل أن يجزي خير الجزاء من قام بترتيبه وتنسيقه وتبويبه حتى خرج بهذا الشكل وهذا الترتيب .

وختاماً أيها القارئ الكريم فما وجدت فيه من خير وصحة في المعنى والمضمون فهو محض فضل من الله وتوفيق، وان وجدت غير ذلك فهو من نفسي والشيطان.

والحمد لله رب العالمين

المسألة الأولى

✓ تفصيل حكم القسم (المبيت) أثناء سفر إحدى الزوجات:

لو سافرت إحدى الزوجات فهل يسقط حقها من القسم (المبيت) مدة سفرها

أم أنه لا يسقط حقها، وبالتالي يجب على الزوج أن يقضيها حقها بعد عودتها؟

بِسْمِ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ وَالَاهُ؛ وَبَعْدُ:
فَالْمَسْأَلَةُ بِهَا تَفْصِيلٌ مِنْ عِدَّةِ حَالَاتٍ:

■ **الحالة الأولى:** أن تسافر بغير إذن زوجها سواء كان السفر لحاجتها أو لحاجة زوجها.

حكم هذه الحالة: تُعدُّ ناشرة، ويسقط حقها في القسم.

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاJ: "ومن سافرت منهن وحدها بغير إذنه لحاجتها أو حاجته فناشزة فلا قسم".

■ **الحالة الثانية:** أن تسافر بإذن زوجها لحاجته وغرضه.

حكم هذه الحالة: لا يسقط حقها.

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاJ: "ومن سافرت بإذنه لغرضه كان أرسلها في حاجته يقضي لها ما فاتها للإذن وغرضه فهي كمن عنده وفي قبضته وهو المانع نفسه عنها بإرسالها".

■ **الحالة الثالثة:** أن تسافر بإذن زوجها لحاجتها وغرضها.

حكم هذه الحالة: يسقط حقها.

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاJ: "وبإذنه (أي: سافرت بإذنه) لغرضها كحج وعمرة وتجارة لا يقضي لها في الجديد (أي: المذهب الجديد) للشافعي وهو المعتمد لأنها ليست في قبضته وفائدة الإذن رفع الائم".

■ **الحالة الرابعة:** أن تسافر بإذنه لحاجتها معًا.

حكم هذه الحالة: لا يسقط حقها.

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاJ: "أو سافرت وحدها بإذنه لحاجتها معًا لم يسقط حقها كما قاله الزركشي؛ خلافاً لما بحثه ابن العماد من السقوط".

▪ **الحالة الخامسة:** أن تسافر بإذنه لا لحاجتها ولا لحاجة زوجها ولكن لطرف آخر دون أن يطلب منها الزوج قضاء حاجة ذلك الطرف.

حكم هذه الحالة: يسقط حقها.

قال في مُعْنِي المَحْتَاَج: "ولو سافرت لحاجة ثالث قال الزركشي: فيظهر أنها كحاجة نفسها".

▪ **الحالة السادسة:** أن تسافر بإذنه لا لحاجتها ولا لحاجة زوجها ولكن لطرف آخر بطلب من الزوج.

حكم هذه الحالة: لا يسقط حقها.

قال في مُعْنِي المَحْتَاَج بعد ان نقل كلام الزركشي في الحالة الخامسة: "وهو كما قال غيره ظاهر إذا لم يكن خروجها بسؤال الزوج لها فيه وإلا فيلحق بخروجها لحاجته بإذنه".

المسألة الثانية

✓ ما حكم جمع الزوجتين في مسكن واحد؟

المسألة بها تفصيل وفق الحالات التالية:

▪ **الحالة الأولى:** أن يجمع بينهما في مسكن واحد بغير رضاهن ومرافق المسكن مشتركة بينهما غير متميزة. حكم الحالة: لا يجوز إلا برضاهن.

قال في مُغْنِي المُحْتَاج: "ويحرم أن يجمع بينهما ولو ليلة واحدة بينَ ضربتين فأكثر في مسكن واحد أي: بيت واحد لهما بينهما من التباغض إلا برضاهما فيجوز الجمع بينهما لأن الحق لهما".
وقال في العُباب: "ويحرم جمعهم أو جمع زوجة وسرية قهرا بمسكن أو أكثر إن لم تتميز المرافق".

▪ **الحالة الثانية:** أن يجمع بينهما في مسكن واحد بغير رضاهن والمرافق متميزة وغير مشتركة. حكم الحالة: يجوز الجمع ولا يشترط رضاهن.

قال في مُغْنِي المُحْتَاج: "ولو اشتملت دار على حجرات مفردة المرافق جاز إسكان الضرات فيها من غير رضاهن".
ومثل هذه العبارة أيضًا في كُنز الراغبين شرح منهاج الطالبين لجلال الدين المحلي.

▪ **الحالة الثالثة:** أن يجمعهما في مسكن واحد برضاهما والمرافق مشتركة. حكم هذه الحالة: يجوز الجمع لوجود الرضا.

قال في كُنز الراغبين: "فإن رضيتا به جاز".
وقال في النجم الوهاج: "فإن رضيتا بذلك جاز".
وقال في مُغْنِي المُحْتَاج: "إلا برضاهما فيجوز الجمع بينهما لأن الحق لهما".

فَرْعٌ

✓ مَا حَكَمَ رَجُوعَ الزَّوْجَاتِ بَعْدَ رِضَاهُنَّ فِي الْإِقَامَةِ بِمَسْكَنِ وَاحِدٍ؟

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاجِ: "وَلَوْ رَجَعَا بَعْدَ الرِّضَا كَانَ لَهُمَا ذَلِكَ".

وَقَالَ فِي النَّجْمِ الْوَهَّاجِ: "ثُمَّ إِذَا رَجَعْنَا عَنِ الرِّضَا كَانَ لَهُمَا ذَلِكَ نَصَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا فِي مَسْكَنِ وَاحِدٍ يُولِدُ الْوَحْشَةَ بَيْنَهُمَا".

المسألة الثالثة

✓ ما حكم دخول الزوج إلى مسكن إحدى الزوجات في نوبة ضررتها؟

• قبل الإجابة يستحسن توضيح أمر يترتب على فهمه فهم المسألة؛ لأن هذه الألفاظ قد ترد أثناء الإجابة، فينبغي معرفتها ومن هذه الألفاظ:

1. **الأصل:** قد يراد به: الليل، وقد يراد به: النهار، وهو أصل في الليل.

2. **التابع:** قد يراد به: الليل، وقد يراد به: النهار، ولكنه أصل في النهار؛ فيقال: الليل أصل، والنهار تابع له.

وبناء على ما تقدم: قد تختلف وظيفة الزوج فقد تكون وظيفته نهاراً؛ فيكون الأصل في حقه (الليل)، والنهار تابع، وقد تكون وظيفته ليلاً؛ فيكون الأصل في حقه (النهار)، والليل تابع له.

وبناء على اختلاف وظيفة الزوج: فقد يكون قسم إحدى الزوجات (الأصل) هو الليل ويكون النهار تابعا له وقد يكون العكس بمعنى أن الأصل هو (النهار) والليل تابع له.

❖ **ملاحظة:** تم ذكر هذه المقدمة لأن حكم الدخول في الأصل (قد يكون ليلاً أو نهاراً) يختلف عن حكم الدخول في التابع (قد يكون ليلاً أو نهاراً).

نعود إلى الإجابة فنقول وبالله التوفيق:

المسألة فيها تفصيل وفق الحالات التالية:

- **الحالة الأولى:** أن يدخل في الأصل دون التابع لضرورة ولا يطول مكثه. حكم هذه الحالة: يجوز ولا يلزمه قضاء الزمن الذي استغرقه للضرورة الأخرى لقلته. قال في العُباب: "ولا يجرم (أي: الدخول) لضرورة كمرضها المخوف ولو ظناً أو احتمالاً يسيراً فإن طال عرفاً قضى لذات النوبة قدر مكثه" (يفهم منه أن إن لم يطول مكثه لا يقضي كما سيأتي في حاشية الباجوري). قال الباجوري في حاشيته: "ولا يقضي قدر زمن الضرورة إن قصر عرفاً". قال في المنهاج: "وليس للأول (صاحب الأصل) دخول في نوبة على أخرى إلا لضرورة كمرضها المخوف (وزاد الخطيب وشدة الطلق وخوف النهب والحرق) وحينئذ إن طال مكثه قضى وإلا فلا".

▪ **الحالة الثانية:** أن يدخل في الأصل دون التابع لضرورة ويطول مكثه.
حكم هذه الحالة: يجوز الدخول ويلزمه قضاء الزمن الذي استغرقه للضرة الأخرى.
 قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَأَج: "وحيثُذ أَي: حين الدخول لضرورة ان طال مكثه عرفا قضي من نوبة المدخول عليها مثل مكثه لأن حق الآدمي لا يسقط بالعدر".
 قَالَ الباجوري فِي حاشيته: "فإن طال فِي ذاته بآن كَانَ العمل الذي تقتضيه الضرورة يأخذ زمنا طويلا عادة أو أطاله بآن كَانَ لَا يقتضي ذَلِكَ لَكِن تَأني الزوج وتمهل قصدا قضي كل الزمن وَهَذَا فِي الأصل".

▪ **الحالة الثالثة:** أن يدخل في الأصل لغير ضرورة وَلَا يطول مكثه.
حكم هذه الحالة: لَا يجوز وَلَا يلزمه قضاء الزمن المستغرق للضرة الأخرى لكنه يَأثم.
 قَالَ الباجوري فِي حاشيته: "فيَأثم من تعدى بالدخول لغير حاجة وضرورة سواء كَانَ فِي الأصل أو فِي التابع وَلَا يقضيه إن لم يطل مكثه".
 قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَأَج: "ولو تعدى بالدخول قضي إن طال مكثه وَإِلَّا فَلَا لَكِن يعصي".

▪ **الحالة الرابعة:** أن يدخل في الأصل لغير ضرورة ويطول مكثه.
حكم هذه الحالة: لَا يجوز الدخول ويلزمه قضاء الزمن المستغرق للضرة الأخرى ويَأثم.
 قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَأَج: "وحيثُذ يفهم منه أنه يقضي إِذَا دخل بلا ضرورة وطال مكثه بطريق الأولى".
 قَالَ فِي الْعُبَاب: "يجرم عَلَى الزوج الدخول فِي الأصل عَلَى غير صاحبة النوبة بلا ضرورة فإن طال عرفا قضي".

▪ **الحالة الخامسة:** أن يدخل في التابع لحاجة ويطول مكثه.
حكم هذه الحالة: يجوز الدخول وَلَا يلزمه قضاء الزمن المستغرق للضرة الأخرى بشرط ان يكون السبب فِي طول المكث هُوَ طول قضاء الحاجة لَا أن يطيله هُوَ دون سبب.
 قَالَ الباجوري فِي حاشيته: "ويجوز الدخول فِي التابع للحاجة ... "ثُمَّ قَالَ: "وَأَمَّا التابع فإن طال فِي ذاته فَلَا قضاء وإن أطاله قضي الزائد فَقَطُّ (أَي: الوقت الزائد عَن الحاجة)".

▪ **الحالة السادسة:** أن يدخل في التابع لغير حاجة ويطول مكثه.
حكم هذه الحالة: لَا يجوز الدخول ويقضي الزمن المستغرق للضرة الأخرى.

قَالَ الباجوري فِي حاشيته: "وَفِي التّابع لَا يجوز لغير الحاجة".

وَقَالَ فِي مُعْنِي المُحتّاج: "والصحيح المنصوص أنه يقضي ان دخل نهارًا (التابع) بلا سبب أي: يقضي زمن الإقامة لتعددية، ومحل

الخلافا إِذا طال الزمن (أي: إن طال المكث قضى، وإن لم يطل فلا يقضي)".

المسألة الرابعة

الوطء ومقدماته

✓ هل يجب التسوية في الوطء وسائر الاستمتاعات بين الزوجات؟

قَالَ فِي الروضة: "وَلَا تَجِبُ التَّسْوِيَةُ فِي الجَمَاعِ لَكِنْ يَسْتَحِبُّ التَّسْوِيَةُ فِيهِ وَفِي سَائِرِ الاستمتاعَاتِ".

وَقَالَ فِي الانوار: "وَلَا يَجِبُ التَّسْوِيَةُ فِي الجَمَاعِ وَيَسْتَحِبُّ".

وَقَالَ فِي تنوير القلوب: "وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا قَسَمَ أَنْ يَطَأَ إِلَّا أَنْ الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَسُوِيَ بَيْنَهُنَّ فِي ذَلِكَ".

قَالَ فِي كفاية الأخيار معللاً عدم وجوب التسوية: "ووجه عدم التسوية في الجماع بأنه أمر متعلق بالشهوة وهي أمر لا يتأتى في كل وقت اذ لا قدرة له على ذلك".

فَرْعٌ

✓ لَو دَخَلَ الزَّوْجُ عِنْدَ أَحَدِ الزَّوْجَاتِ لِحَاجَةٍ أَوْ لِحَاجَةٍ فِي نَوْبَةِ ضَرَّتِهَا فَهَلْ يُجُوزُ لَهُ أَنْ يَجَامِعَهَا أَمْ يَحْرَمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؟

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاجِ: "وَلَوْ جَامَعَ مِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا فِي لَيْلَةٍ غَيْرَهَا عَصَى وَإِنْ قَصَرَ الزَّمَنُ وَكَانَ لِحَاجَةٍ".

وَقَالَ فِي الْعُبَابِ: "فَإِنْ جَامَعَ أُمَّهُ".

وَقَالَ فِي الرُّوْضَةِ: "فَإِنْ جَامَعَ عَصَى".

وَقَالَ فِي الرُّوْضَةِ أَيْضًا: "وَلَا يُجُوزُ فِي دُخُولِ الْحَاجَةِ أَنْ يَجَامَعَ".

فَرْعٌ

✓ وهل يجرم عليه الاستمتاع أيضًا أم أن الحرمة مختصة بالوطء؟

قَالَ فِي الْأَنْوَارِ: "وله جميع الاستمتاع غير الجماع إن أمن منه".

وَقَالَ فِي الْمَنْهَاجِ: "وَأَنَّ لَهُ مَا سِوَى وَطْءٍ مِنْ اسْتِمْتَاعٍ".

وَقَالَ فِي الْعُبَابِ: "وله التمتع بمن دخل عليها بغير الوطء".

وَقَالَ فِي الرُّوضَةِ: "وفي سائر الاستمتاعات وجهان: أصحها الجواز".

فَرْعٌ

✓ لَوُ اضطر الزوج أن يقيم عندها أيامًا لنحو مرض أو لخوف عليها فهل يجوز له أيضًا في هذه الأيام أن يجامعها؟
 قَالَ القليوبي في حاشيته: "لَوُ احتاج إلى الإقامة عندها أيامًا لنحو مرض أو لخوف عليها في منزل لا يأمن عليها وحدها فيه ولم يتيسر نقلها لغيره جاز له ذلك (أي: الجماع) مع وجوب القضاء (أي: قضاء هذه الأيام للزوجة الاخرى صاحبة النوبة)".

فَرْعٌ

✓ هل يجب على الزوج أن يسوي بين الزوجات وقت النهار (التابع) بمعنى آخر: فكما أنه جلس عند الأولى وقت النهار

بأكمله أو نصفه مثلاً فهل يلزمه ذلك أيضاً للزوجة الأخرى أثناء نوبتها؟

قال في الروضة: "وأما النهار فلا تجب التسوية فيه بين النسوة في قدر إقامته في البيت".

وقال في المنهاج: "ولا تجب تسوية في الإقامة نهراً".

❖ **ملاحظة:** ذكر النهار ليس قيداً في الحكم، إنما هو تصوير ومثال للتابع؛ فإن كان النهار هو التابع وأصل القسم هو

الليل؛ فالحكم ما ذكرناه.

وإن كان الليل هو التابع والنهار هو أصل القسم؛ فينطبق على الليل ما ذكرناه.

❖ **والخلاصة:** أن التسوية في التابع لا تجب، وإنما تجب في الأصل.

ولذا قال في اعانة الطالبين: "فلا تجب تسوية في الإقامة في غير الأصل كأن كان نهراً".

فَرْعٌ

✓ هل تجب التسوية في الأصل (سواء كان الأصل هو الليل أو النهار)؟

قَالَ فِي اعانة الطالبين: "أَمَّا الْأَصْلُ فَيَجِبُ التَّسْوِيَةُ فِي قَدْرِ الْأَقَامَةِ فِيهِ".

وَقَالَ فِي الْأَنْوَارِ: "وَلَوْ بَاتَ عِنْدَ وَاحِدَةٍ وَخَرَجَ أَوْ أُخْرِجَ فِي نَوْبَةِ الْأُخْرَى بَعْضَ اللَّيْلِ قَضَى لَهَا الْفَائِثَ".

المسألة الخامسة

مقدار القسم من حيث الأيام

✓ ما هو حد القسم بين الزوجات من حيث القلة والكثرة والذي لا يشترط فيه رضاهن؟

قال في اعانة الطالبين: "واعلم أن أقل القسم ليلة لكل واحدة وهي من الغروب إلى الفجر وأكثره ثلاث فلا يجوز أكثر منها وإن تفرقت في البلاد إلا برضاهن".

قال في مغني المحتاج: "وأقل نوب القسم... ليلة ليلة... ثم قال: "ويجوز ليلتين وثلاثاً بغير رضاهن".

وقال في الأنوار: "وأقل القسم ليلة ليلة ولا يجوز تبعضها وأكثره ثلاث ثلاث".

وقال في النجم الوهاج: "وأقله ليلة... ثم قال: "ويجوز ثلاثاً نص عليه لأنها مدة قريبة، وإذا جاز في الثلاث ففي دونها أولى

سواء ارتضين بذلك أم لا".

فَرْعٌ

✓ هل يجوز أن يقسم لمن بعض ليلة أم أنه لا يجوز إلا برضاهن؟

قَالَ فِي النَّجْمِ الْوَهَّاجِ: "وَاقْلَهُ (أَي: الْقِسْم) لَيْلَةً... فَلَا يَجُوزُ تَبْعِيضُهَا عَلَى الْأَصْح (هِنَاكَ قَوْلٌ فِي الْمَذْهَبِ بِالْجَوَازِ)، وَلِذَلِكَ عَقِبَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ ذِكْرِ الْقَوْلِ بِالْجَوَازِ وَهُوَ غَيْرُ مَعْتَمَدٍ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْخِلَافَ عِنْدَ فَقْدِ التَّرَاضِي فَإِنَّ رِضْوَانَهُمَا جَازٍ قِطْعًا وَعَلَيْهِ يَجْمَلُ طَوَافُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ".

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاجِ: "وَلَا يَجُوزُ تَبْعِيضُهَا (أَي: اللَّيْلَةَ)... وَلَا بَلْبِلَةَ وَبَعْضَ أُخْرَى" ثُمَّ قَالَ: "وَأَمَّا طَوَافُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ فَمَحْمُولٌ عَلَى رِضَاهُنَّ".

وَقَالَ فِي الْعُبَابِ: "فَلَا يَبِيتُ بَعْضَ لَيْلَةٍ وَلَا فَوْقَ ثَلَاثٍ وَلَا لَيْلَةً وَنِصْفًا إِلَّا بِرِضَاهُنَّ".

فَرْعٌ

✓ هل تجوز الزيادة فوق ثلاث ليال دون رضاهن أم أنه لا بد من رضاهن؟

قَالَ فِي الرُّوضَةِ: "وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا بِرِضَاهُنَّ عَلَى الْمَذْهَبِ".

قَالَ فِي الْأَنْوَارِ: "وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثٌ ثَلَاثٌ وَلَا يَجُوزُ الزِّيَادَةُ إِلَى جُمُعَةٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ سَنَةٍ إِلَّا بِرِضَاهُنَّ".

قَالَ فِي مُغْنِيِّ الْمُحْتَاجِ: "لَا زِيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثِ بِغَيْرِ رِضَاهُنَّ عَلَى الْمَذْهَبِ... أَمَّا إِذَا رَضِينَ فَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ قَطْعًا".

قَالَ الْقَلَيْبِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ: "أَمَّا بِهِ (أَيُّ: بِرِضَاهُنَّ) فَيَجُوزُ وَلَوْ مَشَاهِرَةً كَشَهْرٍ وَشَهْرٍ أَوْ مَسَاهِنَةً كَسَنَةِ وَسَنَةٍ وَعَلَيْهِ يَجْمَلُ مَا فِي الْإِمْلَاءِ".

قَالَ فِي النَّجْمِ الْوَهَّاجِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُتَنِّ (وَلَا زِيَادَةَ عَلَى الْمَذْهَبِ): "وَهُوَ نَصُّهُ فِي الْأَمِّ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِجَاشًا وَهَجْرًا لِلْبَاقِيَاتِ وَعَنْ

الْإِمْلَاءِ: أَنَّهُ يَقْسَمُ مِيَاوِمَةً وَمَشَاهِرَةً وَمَسَاهِنَةً فَحَمَلُوهُ عَلَى مَا إِذَا رَضِينَ بِهِ فَإِنَّ الْحَقَّ لَهُنَّ".

فَرْعٌ

✓ لَوُ كَانَتْ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ زَوْجَةٍ وَكُلَّ زَوْجَةٍ فِي بَلَدٍ فَهَلْ يَسْقُطُ عَنْهُ الْقِسْمُ أَوْ لَا؟

قَالَ فِي النَّجْمِ الْوَهَّاجِ: "وَمَنْ لَهُ امْرَأَتَانِ بِلَدَيْنِ عَلَيْهِ أَنْ يَقْسَمَ لَهُمَا أَمَّا بَأَنْ يَحْضُرَهُمَا إِلَيْهِ أَوْ يَمْشِي إِلَيْهِمَا".

وَقَالَ فِي الْعُبَابِ: "مَنْ لَهُ زَوْجَتَانِ بِلَدَيْنِ فَقَسَمَهُ بِاحْضَارِهِمَا إِلَيْهِ أَوْ ذَهَابِهِ إِلَيْهِمَا".

فَرْعٌ

✓ بناء على وجوب القسم:

إن كانت كل زوجة في بلد فهل تجوز الزيادة على الثلاث دون رضاهن أم لا بد من رضاهن أيضًا؟

قَالَ فِي اعانة الطالبين: "وأكثره ثلاث فلا يجوز أكثر منها وإن تفرقن في البلاد إلا برضاهن".

قَالَ فِي حاشية اعانة الطالبين معلقا على قوله (وان تفرقن في البلاد): "قَالَ (سم): يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه أن من لهُ زوجة

بمكة وأخرى بمصر مثلا امتنع عليه أن يبيت عند إحداهن أزيد من ثلاث فإذا بات عند إحداهن ثلاثا امتنع عليه أن يبيت

عندها إلا بعد أن يرجع إلى الأخرى ويبيت عندها ثلاثا وهذا الحكم مما عمت به البلوى بمخالفته ومعلوم أن الكلام عند عدم

الرضا".

قَالَ فِي الانوار: "وَلَا يجوز الزيادة إلى جمعة أو شهر أو سنة إلا برضاهن ومن كانت له امرأتان في بلدين فهذا طريقه (أي: لا بد

من رضاهن)".

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاج: "لَا زيادة على الثلاث بغير رضاهن على المذهب وقول الجمهور وان تفرقن في البلاد لثلاث يؤدي إلى

المهاجرة وإيجاش الباقيات بطول المقام عند الضررة وقد يموت في المدة الطويلة فيموت حقهن".

قَالَ القليوبي فِي حاشيته: "وَلَا زيادة على المذهب (أي: فوق الثلاث): وان تفرقن في البلاد".

المسألة السادسة

تخصيص الزوجة الجديدة

فَرْعٌ

✓ إن تزوج بكراً أو ثيباً وفي عصمته اخريات فكم عدد الأيام التي تختص بها كل واحدة منهن؟

▪ الحالة الأولى: إن كانت الجديدة بكراً.

قَالَ فِي مُعْنِي الْمُحْتَاَج: "وتختص وجوبا زوجة بكر جديدة... عند زفاف وَهُوَ حَمَل العروس لزوجها بسبع ولاء بلا قضاء للباقيات".

وَقَالَ فِي الْأَنْوَار: "ولو نكح جديدة بكرا فتختص وجوبا بسبع ليال".

فَرْعٌ

✓ هل يجب أن تكون السبع متوالية أم يجوز تفريقها؟

قَالَ البجيرمي فِي حاشيته نقلًا عَنْ (م ر): "أَمَّا لَوْ لَمْ يُوَال فَالَآ يَحْسَبُ بَلْ يَجِبُ لَهَا سَبْعٌ... متوالية".

وَقَالَ فِي مُعْنِي الْمُحْتَاَج: "فإن فرّق لم تحسب".

وَقَالَ فِي أَسْنَى الْمُطَالِب: "فلو فرّقها لم تحسب وقضاها لها متواليا وقضى بَعْدَ ذَلِكَ لِالأخريات مَا فرّق".

وَقَالَ فِي الأَنْوَار: "ويجب الموالاة بَيْنَ السبع ... وَإِلَّا فَالَآ يَحْسَبُ المُقَدَم".

وَقَالَ فِي فَتْحِ الجَوَاد: "... سبع من الأيام ولياليها يقيمها عندها متوالية وجوبا... " ثُمَّ قَالَ: "فإن فرّقها (أي: الايام) لم تحسب

وقضاها لها متواليات ثُمَّ قَضَى لِالأخريات مَا فرّق".

وَقَالَ فِي كُنْزِ الرَّاغِبِينَ: "وتجب موالاة مَا ذكر لان الحشمة لا تزول بالفرق فلو فرقه لم تحسب واستأنف وقضى المفرق

لِالأخريات".

فَرْعٌ

✓ هل يجوز للبكر أن تطلب أكثر من سبعة أيام؟

قَالَ فِي أَسْنَى الْمَطَالِبِ: "وإن طلبت البكر عشرة مثلاً لم تعط".

وَقَالَ فِي الْأَنْوَارِ: "أَوُّ الْبَكْرِ (أَي: طلبت فوق الزائد) عَشْرًا حَرَمَ إِجَابَتَهَا".

وَقَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَجِّ: "كَمَا أَنَّ الْبَكْرَ إِذَا طَلَبَتْ عَشْرًا وَبَاتَ عِنْدَهَا مَعَ أَنَّهُ يَمْتَنَعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ... (الشاهد قوله: مع أنه يمتنع عليه ذلك)".

فَرْعٌ

✓ تُورِضُ الزَّوْجَاتُ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَزِيدَ؟

قَالَ فِي الْمَاورِدِيِّ فِي الْحَاوِيِّ الْكَبِيرِ: "وَلَا لَهُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا (عَلَى السَّبْعِ) إِلَّا بِرِضَى الْمُتَقَدِّمَاتِ".

فَرْعٌ

✓ لَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ مُطْلَقًا أَوْ كَانَتْ لَدَيْهِ زَوْجَاتٌ وَتَرَكَ الْمَيْتَ عِنْدَهُنَّ كُلَّهُنَّ، فَهَلْ يَلْزِمُهُ أَنْ يَخْصَّ الْجَدِيدَةَ الْبَكَرَ

بِسَبْعِ لَيَالٍ مُتَوَالِيَةٍ؟

قَالَ الْجَمَلُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمَنْهَجِ: "قَوْلُهُ: (وَلِجَدِيدَةِ بَكَرٍ سَبْعَ): أَيُّ: حَيْثُ كَانَ عِنْدَهُ غَيْرَهَا وَكَانَ بَيْتٌ عِنْدَ ذَلِكَ الْغَيْرِ وَإِلَّا لَوْ كَانَ عِنْدَهُ ثَلَاثَةٌ وَلَا بَيْتٌ عِنْدَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ لَمْ يَجِبْ حَقُّ الزَّفَافِ لِلرَّابِعَةِ (أَيُّ: سَبْعَةَ لَيَالٍ لِلْبَكَرِ الْجَدِيدَةِ)".

وَقَالَ الْقَلِيُوبِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ: "نَعَمْ؛ إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ غَيْرَهَا أَوْ كَانَ وَلَمْ يَبْتَ عِنْدَهُ فَلَا وَجُوبَ (أَيُّ: لَا تَجِبُ السَّبْعُ)".

وَقَالَ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ: "وَخَرَجَ بِقَوْلِي وَفِي عَصْمَتِهِ زَوْجَةٌ فَأَكْثَرَ... إِنْ لَمْ يَكُنْ بِنِكَاحِهِ أَحَدًا مِنْ لَدَيْهِ مِنْ لَدَيْهَا فَلَا يَجِبُ حَقُّ زَفَافٍ لِلْجَدِيدَةِ".

وَقَالَ فِي أَسْنَى الْمَطَالِبِ: "وَلَا يَثْبُتُ حَقُّهُ أَيُّ: الزَّفَافِ إِلَّا لِمَنْ فِي نِكَاحِهِ أُخْرَى بَيْتٌ مَعَهَا بَلْ لَوْ كَانَ تَحْتَهُ ثَلَاثٌ لَا بَيْتٌ مَعَهُنَّ لَمْ يَثْبُتْ حَقُّ الزَّفَافِ لِلرَّابِعَةِ".

■ الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: إِنْ كَانَتْ الْجَدِيدَةُ ثَيِّبًا.

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاجِ: "وَتَخْتَصُّ وَجُوبًا زَوْجَةً ثَيِّبٌ وَهِيَ الَّتِي إِذْنَهَا النُّطْقُ بِثَلَاثِ وِلَاءٍ بِلا قِضَاءٍ... ثُمَّ قَالَ: "وَيَسُنُّ تَخْيِيرَهَا أَيُّ: الثَيِّبِ بَيْنَ ثَلَاثِ بِلَاءِ قِضَاءٍ لِلْبَاقِيَاتِ وَيَبْنِي سَبْعَ بِقِضَاءِ أَيُّ: مَعَ قِضَاءِ لَهَا".

وَقَالَ فِي الْأَنْوَارِ: "وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَخْتَارَ الثَيِّبُ بَيْنَ أَنْ يَقِيمَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا بِلا قِضَاءٍ أَوْ سَبْعًا مَعَ الْقِضَاءِ".

فَرْعٌ

✓ مَا مَعْنَى: سَبْعًا مَعَ الْقَضَاءِ؟

قَالَ الْبَجِيرَمِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ: "أَيُّ: يَقْضِي لِكُلِّ وَاحِدَةٍ سَبْعًا... أَيُّ: فَإِذَا كَانَ تَحْتَهُ قَبْلَ الْجَدِيدَةِ ثَلَاثَ بَاتٍ عِنْدَهُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدَ وَاحِدَةٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَيُّ: كُلِّ وَاحِدَةٍ سَبْعَةً".
وَقَالَ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ: "فَإِنْ سَبَعَهَا لَهَا بِطَلْبِهَا قَضَى لِكُلِّ مِنَ الْبَاقِيَاتِ سَبْعًا".

فَرْعٌ

✓ هل يجوز للثيب ان تختار فوق الثلاث ودون السبع أم أنه لابد ان تختار أمّا ثلاثاً أو سبعمًا؟
 قَالَ فِي الْانْوَارِ: "وَلَوْ التَّمَسَّتْ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سِتًّا أَوْ الْبَكْرَ عَشْرًا حَرَّمَ إِجَابَتَهَا".
 قَالَ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ فِي مَعْرِضِ الزِّيَادَةِ عَنِ الثَّلَاثِ وَدُونَ السَّبْعِ: "وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِجَابَتُهَا لِذَلِكَ".
 وَقَالَ الْبَجِيرِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ: "وَلَا يَجُوزُ إِجَابَتُهَا لِذَلِكَ".

فَرْعٌ

✓ مَا الْفَرْقُ لَوْ اخْتَارَتِ الثَّيْبَ اَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سِتًّا، وَإِنْ اخْتَارَتِ سَبْعًا بِمَعْنَى آخَرَ:

لماذا جازت السبعة ولم تجز ما دونها؟

قَالَ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ: "وَلَوْ أَجَابَ الْبَكْرُ لَزَائِدَ عَلَى السَّبْعِ قَضَاهُ فَقَطُّ (أَي: قَضَى لِلْأَخْرِيَاتِ مَا زَادَ عَلَى السَّبْعِ) أَوْ الثَّيْبَ لْخَمْسِ مِثْلًا قَضَى يَوْمَئِذٍ فَقَطُّ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِجَابَتُهَا لِذَلِكَ (عَدَمُ الْجَوَازِ مَقِيدٌ بَعْدَ رِضَا الْبَقِيَّةِ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ عَنِ الْمَاورِدِيِّ) لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُجِيبَتْ لِلْسَّبْعِ لِقَضَائِهَا كُلِّهَا فَفِي إِجَابَتِهَا إِلَيْهَا مَصْلَحَةٌ لِلْأَخْرِيَاتِ بِخِلَافِ إِجَابَتِهَا لْخَمْسِ (وَذَلِكَ أَنَّهُ سَيَقْضَى مَا زَادَ عَنِ الثَّلَاثِ فَقَطُّ أَمَّا السَّبْعُ فَسَيَقْضِيهَا كُلِّهَا لِلْأَخْرِيَاتِ وَفِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ لهنَّ)"، وَمِثْلُهُ فِي حَاشِيَةِ الْبَجِيرِيِّ.

فَرْعٌ

✓ لَوُ أقام الزوج عندها سبعا ولم يخيّرهما فهل يقضي للأخريات جميع السبع أم يقضي ما زاد على الثلاث فقط؟
 قَالَ البجيرمي في حاشيته: "فإن أقام السبع بغير اختيارها أو اختارت دون السبع لم يقض سوى ما زاد على الثلاث".
 وَقَالَ في الانوار: "ولو أقام بلا اختيارها فلا قضاء إلا للزيادة".

فَرْعٌ

✓ لَوُ تزوج اثناء دور ونوبة احدى الزوجات فهل يقدم حق الزفاف (المقصود به إِذَا أُطلق سبع ايام للبكر وثلاثة ايام

للثيب) للجديدة أم لا بد أن ينتهي من دور جميع زوجاته اولاً؟

قَالَ القليوبي في حاشيته: "ويجب تقديمه (أي: حق الزفاف) عَلَى بقية دور من عنده إن لمْ ترض بتأخيره؛ لأنه حقها فلها أن تسقطه".

فَرْعٌ

✓ هل يثبت حق الزفاف للبائن إن أعادها إلى عصمته؟
قَالَ فِي الْأَنْوَارِ: "ولو أبانها ثُمَّ جدد نكاحها فلها حق الزفاف".

فَرْعٌ

✓ هل يثبت حق الزفاف للرجعية؟

قَالَ فِي الْأَنْوَارِ: "وَلَوْ طَلَّقَ زَوْجَةٌ ثُمَّ رَاجَعَهَا فَلَا زَفَافٌ".

قَالَ الْجَمَلُ فِي حَاشِيَتِهِ: "لَا يَتَجَدَّدُ عَقْدُ الزَّفَافِ لِرَجْعِيَّةٍ بِخِلَافِ الْبَائِنِ".

فَرْعٌ

✓ لَوُ طَلَّقَ زَوْجَةً مِنْ زَوْجَاتِهِ طَلَاقًا رَجْعِيًّا أَوْ بَائِنًا وَلَمْ يَتِمَّ لَهَا حَقُّ الزَّفَافِ ثُمَّ أَعَادَهَا إِلَى عَصَمَتِهِ أَوْ أَرْجَعَهَا؛ فَهَلْ يَسْقُطُ

حَقُّهَا الْمَتَّبِقِيُّ أَمْ يَتِمُّ لَهَا؟

قَالَ الْجَمَلُ فِي حَاشِيَتِهِ: "نعم؛ إن بقي لها بعض من زفافها الاول وجب اتمامه لها بعد عودها بعقد أو رجعة منضما ليا لها بالعقد الثاني".

قَالَ الرَّمْلِيُّ الْكَبِيرُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى اسْنَى الْمَطَالِبِ عِنْدَ قَوْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ (بِخِلَافِ الْبَائِنِ يَتَجَدَّدُ): "شمل مالو أقام عند البكر ثلاثا وافتضاها ثم ابانها ثم نكحها فإنه يوافقها ما بقي من حقها وهو أربع ليال ثم يبيت عندها ثلاث ليال فإن قيل: موالاته مدة الزفاف واجبة وقد فاتت هنا فجوابه: أن الموالاته مع بقاء النكاح ممكنة لا عذر في تركها بخلاف مسألتنا".

المسألة السابعة

القسم للنساء إذا حضر السفر

(الجزء الأول)

فرع

✓ إذا أراد الزوج السفر فهل يجبر على اخذهن أو أخذ بعضهن معه أم لا؟

للزوج في ذلك ثلاثة خيارات:

▪ الأول: أن يسافر بهن جميعاً.

قال الماوردي في الحاوي الكبير: "فهو بالخيار بين ثلاثة أحوال أحدها: أن يسافر بجمعيهن فله ذلك إذا كان السفر مأموناً ... فإذا سافر بهن كن على قسمهن في السفر كما كن عليه في الحضر".

▪ الثاني: أن يتركهن جميعاً.

قال الماوردي في الحاوي الكبير: "والحالة الثانية: أن يتركهن في أوطانهن ولا يريد السفر بواحدة منهن فله ذلك لأنه لو اعتزلهن وهو مقيم جاز فإذا اعتزلهن بالسفر كان أولى بالجواز إذا قام بما يجب لهن من الكسوة والنفقة والسكنى".

▪ الثالث: أن يسافر ببعضهن دون بعض لكن بشرط القرعة.

قال الماوردي في الحاوي الكبير: "والحالة الثالثة: أن يريد السفر ببعضهن دون بعض فله ذلك ... وإذا كان كذلك فليس له أن يتخير بعضهن للسفر إلا بالقرعة".

وقال في المنهاج: "وفي سائر الأسفار الطويلة وكذا القصيرة في الأصح يستصحب بعضهن بقرعة".

فَرْعٌ

✓ لَوُ ارَادَ أَنْ يَصْطَحِبَهُنَّ جَمِيعًا فِي السَّفَرِ فَامْتَنَعَتْ أَحَدَاهُنَّ فَهَلْ يَحْتَقُّ لَهَا الْإِمْتِنَاعُ مِنَ السَّفَرِ أَمْ تُعَدُّ نَاشِزًا؟

قَالَ الْمَاورِدِيُّ فِي الْحَاوِي الْكَبِيرِ: "فَإِنْ امْتَنَعَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَنْ تَسَافِرَ مَعَهُ صَارَتْ نَاشِزًا وَسَقَطَ قِسْمُهَا وَنَفَقَتُهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَعْدُورَةٌ بِمَرَضٍ لَعَجْزِهَا عَنِ السَّفَرِ فَلَا تَعْصِي".

قَالَ الْجَمَلُ فِي حَاشِيَتِهِ: "وَإِمْتِنَاعُهَا مِنَ السَّفَرِ مَعَ الزَّوْجِ نَشُوزٌ مَا لَمْ تَكُنْ مَعْدُورَةٌ بِمَرَضٍ أَوْ نَحْوِهِ كَمَا قَالَ الْمَاورِدِيُّ".

قَالَ الْبَجِيرِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ نَقْلًا عَنِ الشُّرَامَلِيِّ: "وَإِمْتِنَاعُ الْمَرْأَةِ مِنَ السَّفَرِ مَعَ الزَّوْجِ نَشُوزٌ وَلَوْ كَانَ سَفَرُهُ مَعْصِيَةً لِأَنَّهُ لَمْ يَدْعُهَا لِمَعْصِيَةِ بَلٍّ لِاسْتِيفَاءِ حَقِّهِ".

فَرْعٌ

✓ لَوْ كَانَ سَفَرُ الزَّوْجِ مَعْصِيَةً فَهَلْ يُجُوزُ لَهَا أَوْ لِإِحْدَاهُمَا الْامْتِنَاعُ أَمْ لَا؟

قَالَ الْبَاجُورِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ: "وَمَعَ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْتَّيِّ طَلِبُهَا لِلخُرُوجِ مَعَهُ طَاعَتَهُ وَلَوْ عَاصِيَا بِسَفَرِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْعُهَا لِلْمَعْصِيَةِ بَلْ لَاسْتِيفَاءَ حَقِّهِ".

قَالَ الْمَاورِدِيُّ فِي الْحَاوِي الْكَبِيرِ: "... بَأَنَّ كَانَ سَفَرُهُ فِي مَعْصِيَةٍ وَامْتِنَاعٍ مِنَ السَّفَرِ لِأَجْلِ الْمَعْصِيَةِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِذْرًا لَهَا عَلَى التَّأخُّرِ إِذَا أَمِنَ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَدْعُوهُنَّ إِلَى مَعْصِيَةٍ وَأَنَا يَدْعُوهُنَّ إِلَى اسْتِيفَاءِ حَقِّهَا لَا يَسْقُطُ بِالمَعْصِيَةِ فَإِنَّ أَمِنَ بِذَلِكَ عَلَى امْتِنَاعِهَا نَشْرَنَ وَسَقَطَ قِسْمَهُنَّ وَنَفَقَتَهُنَّ".

فَرْعٌ

✓ إذا اراد أن يصطحب واحدة منهن أو بعضهن فهل تجب القرعة أم لا؟

وفي حال الوجوب هل هو مقيد عند التنازع بينهن أم لا؟

قال في أسنى المطالب: "... في السفر ببعضهن لا يجوز للزوج ذلك... إلا بالقرعة عند تنازعهن".

قال في الاقتناع: "وفي باقي الاسفار الطويلة أو القصيرة المباحة إذا اراد استصحاب بعضهن أفرع بينهن وجوبا كما اقتضاه ايراد الروضة واصلها عند تنازعهن".

قال الباجوري في حاشيته: "أفرع بينهن أي: وجوبا عند تنازعهن... فإن رضين بسفر واحدة جاز بلا قرعة".

قال في العُباب: "ولو سافر بواحدة بلا قرعة ولا تراض أثم".

قال في الماوردي في الحاوي الكبير: "ولو راضاهن على السفر بواحدة منهن بغير قرعة جاز".

فروع

✓ لَوُ رَضِيْنَ الزَّوْجَاتِ بِأَنْ يَخْرُجَ الزَّوْجُ مَعَ بَعْضِهِنَّ بِلا قِرْعَةٍ فَهَلْ يَحْتَقِ لهنَّ أَنْ يَتَرَاوَعْنَ أَوْ لَا؟

قَالَ الماوردي فِي الحاوي الكبير: "فإن امتنع بعد الرضا من تسليم الخروج لتلك إلا بالقرعة كَانَ ذَلِكَ لهنَّ إِذَا لم يشرع فِي الخروج فإن شرع فِيه وسافر حتى جاز لهُ القصر لم يكن لهنَّ ذَلِكَ".

قَالَ البجيرمي فِي حاشيته: "ولهن الرجوع مالم يسرع فِي الخروج فإن خرج وسافر حتى جاز لهُ الترخص امتنع عليهن الرجوع".
قَالَ الجمل فِي حاشيته: "ولهن قبل سفرها الرجوع".

قَالَ الباجوري فِي حاشيته: "والمعتمد: أنه متى شرع فِي السفر كَانَ جاوز السور بخطوة فليس لهن الرجوع".

فَرْعٌ

٧ إذا سافر بواحدة أو ببعضهن بقرعة أو عن رضا منهم فهل يقضي للمقيمات عند رجوعه مدة سفره اولا؟

قَالَ فِي اسْنَى الْمَطَالِبِ: "وَإِذَا سَافَرَ بِهَا فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَنْقَلْ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِضَاءَ بَعْدَ عَوْدِهِ فَصَارَ سَقُوطَ الْقِضَاءِ مِنْ رِخْصِ السَّفَرِ".

وَقَالَ فِي الْإِقْنَاعِ: "وَإِذَا سَافَرَ بِالْقِرْعَةِ لَا يَقْضِي لِلزَّوْجَاتِ الْمُتَخَلِّفَاتِ مَدَّةَ سَفَرِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ".

وَقَالَ فِي الْمَنْهَاجِ: "وَلَا يَقْضِي مَدَّةَ سَفَرِهِ".

فَرْعٌ

✓ لَوُ سافر مع بعضهم بدون قرعة ودون رضا البقية فهل يقضي مدة السفر أو لا؟

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاجِ: "لَوُ سافر بواحدة أو أكثر من غير قرعة عصى وقضى".

وَقَالَ الباجوري فِي حاشيته: "فإن سافر بواحدة من غير قرعة عصى وقضى للباقيات".

فَرْعٌ

✓ لَوُ سافر بواحدة سفر معصية (مع العلم انه لا يجوز ان يصطحب معه أي: واحدة من زوجاته سواء بقرعة أو غيرها

في سفر المعصية) فهل يقضي للمقيمات أو لا؟

قَالَ فِي الانوار: "أن لا يكون معصية (أي: السفر) وَإِلَّا فيعصي ويقضي".

وَقَالَ الباجوري فِي حاشيته: "فخرج سفر المعصية فليس لَهُ أن يخرج بواحدة منهن ولو بقرعه فإن سافر بها لزمه القضاء

للمتخلفات".

فَرْعٌ

✓ لَوُ واصل مقصده وصار مقيماً فهل يقضي مدة اقامته أو لا؟

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاج: "فإن وصل المقصد بكسر الصاد وصار مقيماً بأن نوى إقامة مؤثرة أول سفره أو عند وصوله مقصده أو قبل وصوله قضى مدة الإقامة لخروجه عَنْ حَكْمِ السَّفَرِ".
قَالَ فِي أَسْنَى الْمَطَالِب: "وَإِذَا نَوَى الْإِقَامَةَ بِمَقْصَدِهِ أَوْ بِمَحَلٍ آخَرَ فِي طَرِيقِهِ مَدَّةَ تَقَطُّعِ التَّرْخِصِ لِلْمَسَافِرِ وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ غَيْرِ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالخُرُوجِ وَجِبَ الْقَضَاءُ".

فَرْعٌ

✓ أثناء اقامته في مقصده لو اعتزل المصحوبة معه ولم يساكنها فهل يلزمه القضاء أيضًا

أم أن القضاء مقيد فقط في حال مساكنته لها؟

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاجِ: "هَذَا (أَيُّ: وَجُوبٌ لِلْقَضَاءِ لِلْمُتَخَلِّفَاتِ إِنْ نَوَى الْإِقَامَةَ) إِذَا سَاكَنَ الْمَصْحُوبَةَ أَمَّا إِذَا اعْتَزَلَهَا مَدَّةَ الْإِقَامَةِ فَلَا يَقْضِي كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْحَاوِي".

وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ: "وَقَضَى مَدَّةَ الْإِقَامَةِ... إِنْ سَاكَنَ فِيهَا الْمَصْحُوبَةَ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَسَاكُنْهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ".

تابع المسألة السابعة

القسم للنساء إذا حضر السفر

(الجزء الثاني)

فروع

✓ قلنا إن الزوج لو بلغ مقصده وصار مقيماً أنه يقضي مدة الإقامة للمتخلفات فهل يقضي أيضاً مدة الذهاب والرجوع؟

قال في اسنى المطالب: "... أي: وجب قضاء مدة الإقامة لا مدة الرجوع ولا مدة الذهاب".

وقال في مُعْنِي المحتاج: "... لا مدة الرجوع بعد صيرورته مقيماً فلا يقضيها في الأصح كما لا يقضي مدة الذهاب".

فَرْعٌ

✓ لو سافر إلى بلد قريب ثم سافر منه إلى بلد أبعد منه فهل يقضي للمقيمات مدة السفر الثاني

أم أنه يعتبر سفراً واحداً فلا يقضي؟

قال الماوردي في الحاوي الكبير: "ولو سافر بإحدى نسائه بالقرعة إلى بلد قريب، ثم سافر منه إلى بلد هو أبعد منه أو على أن مدة سفره شهر فصار أكثر منه جاز ولا قضاء عليه".

فَرْعٌ

✓ لَوْ كَانَ تَحْتَهُ زَوْجَتَانِ ثُمَّ تَزَوَّجَ امْرَأَتَيْنِ وَارَادَ أَنْ يَسَافِرَ فَهَلْ يَجْرِي الْقِرْعَةُ بَيْنَ الْجَدِيدَتَيْنِ فَقَطُّ بِاعْتِبَارِ أَنْ حَقَّهَا مَقْدَمٌ

(حق الزفاف) أم لا بد أن يجري القرعة بين زوجاته الأربع؟

قَالَ الْمَوْرِدِيُّ فِي الْحَاوِي الْكَبِيرِ: "وَإِذَا كَانَ لَهُ زَوْجَتَانِ فَاسْتَجِدَّ نِكَاحَ زَوْجَتَيْنِ فَصَرْنِ أَرْبَعًا وَأَرَادَ أَنْ يَسَافِرَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرَعَ بَيْنَ الْأَرْبَعِ فَأَيْتَهُنَّ قَرَعَتْ سَافِرًا بِهَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَخْتَصَّ (أَيَّ: الْقِرْعَةَ) بِأَحَدِي الْجَدِيدَتَيْنِ وَإِنْ كَانَ قَسَمَ الْعَقْدَ لَهَا مَعْجَلًا".

فَرْعٌ

✓ لَوْ خَرَجَتِ الْقَرَعَةُ عَلَى زَوْجَتِهِ الْجَدِيدَةِ ثُمَّ سَافَرَ بِهَا فَهَلْ يَنْدَرُجُ حَقُّ الزَّفَافِ لَهَا فِي السَّفَرِ

أَمْ أَنَّهُ لَا يَنْدَرُجُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَهَا بَعْدَ رَجُوعِهِ؟

قَالَ فِي أَسْنَى الْمَطَالِبِ: "حَقُّ الزَّفَافِ مِنْ ثَلَاثٍ أَوْ سَبْعٍ يَنْدَرُجُ فِي أَيَّامِ السَّفَرِ إِذَا سَافَرَ بِمَزْفُوفَةٍ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ مِنْ زَوَالِ الْحِشْمَةِ ... ثُمَّ قَالَ: "فَلَوْ نَكَحَ جَدِيدَتَيْنِ وَسَافَرَ بِأِحْدَاهُمَا بِقَرَعَةٍ أَنْدَرُجُ حَقُّ زَفَافِهَا فِي أَيَّامِ السَّفَرِ إِذَا عَادَ وَفِي حَقِّ الْأُخْرَى".

قَالَ الْمَاورِدِيُّ فِي الْحَاوِيِّ الْكَبِيرِ: "وَلَوْ خَرَجَتْ قَرَعَةُ السَّفَرِ عَلَى إِحْدَى الْمُسْتَجِدَّتَيْنِ فَسَافَرَ بِهَا سَقَطَ حَقُّهَا مِنْ قِسْمِ الْعَقْدِ (أَيُّ: سَقَطَ حَقُّ الزَّفَافِ) لِأَنَّ مَقْصُودَ التَّفَرُّدِ بِهَا لِلْأُلْفَةِ وَالِاسْتِمْتَاعِ وَقَدْ حَصَلَ لَهَا ذَلِكَ بِالسَّفَرِ مَعَهُ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ مَدَّةٍ".

❖ **ملاحظة:** الاندراج مقيد بما إذا سافر بها منفردة أمّا لو صحب معه غيرها من نسائه القدييات فإنه يوفيهما حق الزفاف

في السفر ثم يسوي بينهما في القسم ولذلك قال في الروضة: "ولو كانت إحدى المستصحبتين جديدة لم يكن قضى

حق زفافها فيقضيه ثم يسوي بينهما".

فَرْعٌ

✓ لو كانت الزوجة الجديدة بكراً وسافر بها بقرعة وكانت مدة السفر أقل من السبعة فهل يلزمها إتمام ما تبقى لها من

حق الزفاف أم أنه قد سقط بالسفر؟

قال الماوردي في الحاوي الكبير: "فعلى هذا (أي: اندراج حق الزفاف بالسفر) لو قدم قبل سبع وهي بكر لم يلزمه لها تمام السبع لأنه لو لزمه إتمام السبع إذا عاد قبلها لمنعت الزيادة إذا طال سفرها ... (لكين هذا مخالف لما في العُباب حيث قال: فإن خرجت (أي: القرعة) للجديدة سافر بها ودخل زفافها فيه إن لم ينقص عنه فقوله: ان لم ينقص عنه يوحي بأنه إن نقصت مدة السفر عن حق الزفاف قضى ما تبقى ... وهذا موافق لما في الروضة حيث قال: فلو كانتا بكرين فرجع بعد ثلاثة أيام قال ابن كحج: على الوجه الاول (وهو الصحيح) يتم لها السبع ثم يوفي الاخرى سبعا".

فَرْعٌ

✓ لَوْ كَانَ مَتَزَوْجًا أَرْبَعِ نِسْوَةٍ فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَسَافِرَ بِثَلَاثٍ مِنْهُنَّ وَيَتْرِكُ الرَّابِعَةَ بَعْدَ الْقَرَعَةِ؟

قَالَ الْمَاورِي فِي الْحَاوِي الْكَبِيرِ: "يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَسَافِرَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ وَبِثَلَاثٍ وَيُخَلِّفُ وَاحِدَةً كَمَا جَازَ لَهُ أَنْ يَسَافِرَ بِوَاحِدَةٍ وَيُخَلِّفُ ثَلَاثًا لَكِنَّهُ يَسْتَعْمَلُ الْقَرَعَةَ فِي إِخْرَاجِ الْوَاحِدَةِ".

فَرْعٌ

✓ لَوُ سافر بزوجه ثُمَّ نكح جديدة في السفر فهل يسقط عَنْ الجديدة حق الزفاف لكونه في سفر أم لَا يسقط؟
 قَالَ الماوردي في الحاوي الكبير: "ولو تزوج عَلَى التي سافر بها زوجة أخرى في سفره خصها بقسم العقد (حق الزفاف) لأن معها غيرها ثُمَّ استأنف لها قسم المائلة بينها وبين المسافرة وَلَا يقضي للباقيات".
 قَالَ في الروضة: "ولو نكح في الطريقة جديدة قضى (أي: وفاها) حق زفافها ثُمَّ يسوي بينها وبين المستصحبات".

سفر النقلة

(بتشديد النون مع ضمها وسكون القاف: يعني أن ينتقل الزوج من موضع إلى موضع آخر يستقر فيه)

فَرْعٌ

✓ لو اراد الزوج ان يسافر سفر نقلة ويستقر في موضع معين فهل تجري عليه أحكام السفر المتقدمة الذكر

أم أن كونه سفر نقلة اختلف الحكم؟

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاجِ: "وَمَنْ سَافَرَ لِنَقْلَةٍ وَلَوْ سَفَرًا قَصِيرًا حَرَّمَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَصْحَبَ بَعْضَهُنَّ دُونَ بَعْضٍ وَلَوْ بِقِرْعَةٍ بَلَّ يَنْقُلُهُنَّ أَوْ يَطْلُقُهُنَّ".

قَالَ فِي أَسْنَى الْمَطَالِبِ: "فَإِنْ سَافَرَ بِبَعْضَهُنَّ لِنَقْلَةٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ وَقَضَى لِلْبَاقِيَّاتِ وَلَوْ اقْرَعَ بَيْنَهُنَّ (أَي: حَتَّىٰ وَإِنْ أَجْرِيَ الْقِرْعَةَ) إِذْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْتَصَّ بِبَعْضٍ كَمَا فِي الْحَضَرِّ".

قَالَ الْبَاجُورِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ: "أَمَّا سَفَرُ النَّقْلَةِ وَلَوْ قَصِيرًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَصْحَبَ بَعْضَهُنَّ دُونَ بَعْضٍ وَلَوْ بِقِرْعَةٍ بَغَيْرِ رِضَاهُنَّ".

قَالَ فِي الرَّوْضَةِ: "وَأَمَّا سَفَرُ النَّقْلَةِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَصْحَبَ فِيهِ بَعْضَهُنَّ دُونَ بَعْضٍ بِقِرْعَةٍ وَلَا بَغَيْرِهَا فَلَوْ فَعَلَ قَضَى لِلْمَخْلُفَاتِ".

قَالَ فِي الْأَنْوَارِ: "وَإِنْ سَفَرَ النَّقْلَةَ لَا يَجُوزُ اسْتِصْحَابُ بَعْضَهُنَّ لَا بِالْقِرْعَةِ وَلَا بَغَيْرِهَا بَلَّ يَجِبُ أَنْ يَنْقُلَهُنَّ جَمِيعًا أَوْ يَطْلُقَهُنَّ فَإِنْ فَعَلَ (أَي: اصْطَحَبَ الْبَعْضَ) عَصَى وَقَضَى لِلْمَخْلُفَاتِ".

فَرْعٌ

✓ لَوْ صَحِبَ الْبَعْضُ فِي سَفَرِ النِّقْلَةِ بِرِضَاهِنِ فَهَلْ يَجْرِمُ أَيْضًا؟

قَالَ الْقَلِيوبِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ قَوْلَهُ (حَرَمٌ): "أَيُّ: بَغَيْرِ رِضَاهِنِ وَلِهَذَا الرَّجُوعُ (أَيُّ: عَنِ رِضَاهِنِ) قَبْلَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ".

قَالَ الْجَمَلُ فِي حَاشِيَتِهِ: "وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَرْضَيْنِ".

خلاصة أحكام سفر التثلة

- الاول: يحرم عَلَيْهِ أن يصطحب بعضهن ويترك البعض بدون رضاهن ولو بقرعة.
- الثاني: يحرم عَلَيْهِ أن يتركهن كلهن أيضًا بدون رضاهن.
- الثالث: يجوز ان يصطحب بعضهن برضاهن ثُمَّ يجري بَعْدَ ذَلِكَ قرعة فيمن يصطحب معه فإن لم يقرع بينهن قضى للمتخلفات.
- الرابع: لَهُ أن يصطحب البعض ويطلق البعض.
- الخامس: لَهُ أن يطلقهن كلهن.

المسألة الثامنة

التنازل عن القسم

فَرْعٌ

✓ لو وهبت امرأة قسمها لضررتها فهل يلزم الزوج القبول؟

قَالَ فِي مُعْنِي الْمُحْتَاَج: "ومن وهبت منهن حقها من القسم لغيرها لم يلزم الزوج الرضا بِذَلِكَ لَأَنَّهَا لَا تَمْلِكُ إِسْقَاطَ حَقِّهِ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ فَلَهُ أَنْ يَبِيْتَ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا".

قَالَ فِي الرُّوْضَةِ: "لو وهبت واحدة حقها من القسم لم يلزم الزوج القبول فله أن يبيت عندها في نوبتها".

فَرْعٌ

✓ هل يحق للزوجة الموهوب لها القسم أن ترفض هذه الهبة؟

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاكِ: "ولهذا لا يشترط رضا الموهوب لها بل يكفي رضا الزوج لأن الحق مشترك بينه وبين الواهبة".
 وَقَالَ فِي الْأَنْوَارِ: "ولو وهبت من ضرة معينة جاز ولا يشترط رضاها".
 وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ: "فإن رضي به ووهبته لمعينة منهن بات عندها وإن لم ترض بذلك".

فَرْعٌ

✓ هل يحق للواهبة أن ترجع في هبتها متى ما ارادت أم يسقط حقها للأبد؟

قَالَ فِي الرُّوضَةِ: "لِلْوَاهِبَةِ أَنْ تَرْجِعَ فِي الْهَبَةِ مَتَى شَاءَتْ وَيَعُودُ حَقُّهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِأَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ هَبَةٌ لَمْ تَقْبُضْ حَتَّى لَوْ رَجَعَتْ فِي أَثْنَاءِ اللَّيْلِ يَخْرُجُ مِنْ عِنْدِ الْمُوْهَبِ لَهَا وَأَمَّا مَا مَضَى فَلَا يُوْثِرُ فِيهِ الرَّجُوعُ".
وَقَالَ فِي الْأَنْوَارِ: "وَلِلْوَاهِبَةِ الرَّجُوعُ مَتَى شَاءَتْ حَتَّى لَوْ رَجَعَتْ فِي أَثْنَاءِ اللَّيْلِ لَزِمَهُ الْخُرُوجُ إِلَى الْوَاهِبَةِ".

فَرْعٌ

✓ هل يجوز للواهبه أن تأخذ عوضاً وأجرة على تنازلها عن نوبتها من الزوج أو من الموهوب لها؟

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاجِ: "لَا يَجُوزُ لِلْوَاهِبَةِ أَنْ تَأْخُذَ عَلَى الْمَسَاحَةِ بِحَقِّهَا عَوْضًا لَّا مِنَ الزَّوْجِ وَلَا مِنَ الضَّرَائِرِ فَإِنْ أَخَذَتْ لَزِمَهَا رَدُّهُ وَاسْتَحَقَّتِ الْقَضَاءَ لِأَنَّ الْعَوْضَ لَمْ يَسْلَمْ لَهَا".

قَالَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ: "وَلَا يَجُوزُ لِلْوَاهِبَةِ أَنْ تَأْخُذَ بِحَقِّهَا عَوْضًا فَإِنْ أَخَذَتْهُ لَزِمَهُ رَدُّهُ وَاسْتَحَقَّتِ الْقَضَاءَ".

وَقَالَ فِي الرَّوْضَةِ: "لَا يَجُوزُ أَنْ تَأْخُذَ عَنْ حَقِّهَا مِنَ الْقِسْمِ عَوْضًا لَّا مِنَ الزَّوْجِ وَلَا مِنَ الضَّرَةِ فَإِنْ أَخَذَتْ لَزِمَهَا رَدُّهُ".

فَرْعٌ

✓ لَوْ قَبِلَ الزَّوْجُ بِالْهَبَةِ فَهَلْ يَبِيتُ اللَّيْلَتَيْنِ مُتَّصِلَتَيْنِ لِلْمَوْهُوبِ لَهَا أُمٌّ مُنْفَصِلَتَيْنِ أَمْ أَنَّ ذَلِكَ بِحَسَبِ الدَّورِ فَإِنْ كَانَ الدَّورُ

بَيْنَهُمَا مُتَّابِعًا اتَّصَلَتِ اللَّيَالِي وَإِنْ كَانَ الدَّورُ مُتَّفَرِّقًا انْفَصَلَتِ اللَّيَالِي؟

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَأَجِّ: "إِنْ رَضِيَ بِالْهَبَةِ وَوَهَبَتْ لِمَعِينَةٍ مِنْهُنَّ بَاتَ عِنْدَهَا لَيْلَتَيْهَا كُلَّ لَيْلَةٍ فِي وَقْتِهَا مُتَّصِلَتَيْنِ كَانَتْ أَوْ مُنْفَصِلَتَيْنِ وَإِنْ كَرِهَتْ (أَيَّ: الْمَوْهُوبِ لَهَا)".

وَقَالَ فِي الْأَنْوَارِ: "وَيَبِيتُ عِنْدَهَا (أَيَّ: الْمَوْهُوبِ لَهَا) لَيْلَتَيْنِ مُتَّصِلَتَيْنِ إِنْ اتَّصَلَتْ بِنُوبَةِ الْوَاهِبَةِ وَمُنْفَصِلَتَيْنِ إِنْ انْفَصَلَتْ".

قَالَ فِي أَسْنَى الْمَطَالِبِ: "وَلَوْ كَانَتْ أَيْ: اللَّيْلَتَانِ مُتَّفَرِّقَتَيْنِ لَمْ يُوَالِ بَيْنَهُمَا لِلْمَوْهُوبَةِ بَلْ يَفْرَقُهَا كَمَا كَانَتْ قَبْلَ لَثَلَا يَتَأَخَّرُ حَقُّ اللَّيْلِ بَيْنَهُمَا وَلِأَنَّ الْوَاهِبَةَ قَدْ تَرَجَّعَ بَيْنَ اللَّيْلَتَيْنِ وَالْمُوَالَاةُ تَفُوتُ حَقَّ الرَّجُوعِ عَلَيْهَا".

فَرْعٌ

✓ هل ما ذكر أعلاه من أنه إن كانت الليلتان متفرقتين فرقهما على إطلاقه أم أنه مقيد بما إذا تأخرت ليلة الواهبة عن

الموهوب لها واران تقديمها لتتصل بنوبة الموهوب لها؟

قال في أسنى المطالب: "وقيده ابن الرفعة أخذنا من التعليل بما إذا تأخرت ليلة الواهبة فإن تقدمت وأراد تأخيرها جاز... قال ابن النقيب: وكذا لو تأخرت فأخر ليلة الموهوبة إليها برضاها".

قال البجيرمي في حاشيته: كل ليلة في محلها وليس له تقديم ليلة الواهبة على محلها وله تأخيرها إلى ملاصقة ليلة الموهوبة".

قال القليوبي في حاشيته على المحلي معلقا على قول الشارح بعد ما ذكر امتناع تقديم ليلة الواهبة عن محلها لتتصل بليلة الموهوبة لها أو تقديم ليلة الموهوبة لها لتتصل بليلة الواهبة: "سكت عن جواز التأخير في الصورتين بأن يؤخر ليلة الواهبة إلى ليلة الموهوبة أو عكسه (أي: يؤخر ليلة الموهوبة إلى ليلة الواهبة) برضا الموهوبة والمعتمد جوازه".

فَرْعٌ

✓ هل يجوز تقديم ليلة إحدى الزوجات ان كانت ليلتها واقعة بين ليلة الواهبة وليلة الموهوب لها وتمنع اتصال الليلتين

أم أن ذلك ممتنع ولا يجوز إلا برضاها؟

قال القليوبي في حاشيته على المحلي: "قال شيخنا (أي: الزيادي) ولا يضر تقديم حق من بينهما وان لم ترض به".

فَرْعٌ

✓ لَو نَشِزَتِ الوَاهِبَةُ وخرَجَت عَن طَاعَةِ الزَّوْجِ مَدَّةً مَعِيْنَةً فَهَلْ تَسْتَحِقُّ المُوْهَبُ لَهَا لَيْلَةَ الوَاهِبَةِ مَدَّةَ النِّشْوَزِ أَمْ أَنَّ اللَّيْلَةَ

تَسْقُطُ بِسَبَبِ نِشْوَزِهَا؟

قَالَ البَجِيرَمِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ: "وَمَحَلُّ بَيَاتِهِ عِنْدَ المُوْهَبِ لَيْلَتَيْنِ مَا دَامَتِ الوَاهِبَةُ تَسْتَحِقُّ القِسْمَ فَإِنْ خَرَجَتْ عَن طَاعَتِهِ لَمْ يَبْتَ عِنْدَ المُوْهَبِ لَهَا إِلَّا لَيْلَتُهَا".

قَالَ فِي مُعْنِيِّ المُحْتَأَجِّ: "وَمَحَلُّ بَيَاتِهِ عِنْدَ المُوْهَبَةِ لَيْلَتَيْنِ مَا دَامَتِ الوَاهِبَةُ تَسْتَحِقُّ القِسْمَ فَإِنْ خَرَجَتْ عَن ذَلِكَ لَمْ يَبْتَ عِنْدَ المُوْهَبَةِ إِلَّا لَيْلَتُهَا".

فَرْعٌ

✓ لَوُ ماتت الواهبة أَوْ فارقتها الزوج فهل تبقى الهبة قائمة أم تسقط بهما؟
قَالَ القليوبي في حاشيته عَلَى المحلي: "ولو ماتت الواهبة بطلت الهبة وكذا لَوُ فارقتها".

فَرْعٌ

✓ لَوُ اسْقَطْتَ احْدَى الزَّوْجَاتِ حَقَّهَا مِنَ الْقِسْمِ أَوْ وَهَبْتَ حَقَّهَا لِبَقِيَّةِ الزَّوْجَاتِ دُونَ أَنْ تَحْدُدَ مَعِينَةَ مَنْهَنْ فَمَا الْحُكْمُ؟

قَالَ فِي الْعُبَابِ: "فَإِنْ وَهَبْتَهَا لِكُلِّهِنَّ أَوْ اسْقَطْتَهَا صَارَتْ كَالْعَدَمِ"

وَقَالَ فِي أَسْنَى الْمَطَالِبِ: "وَإِنْ وَهَبْتَهُ أَيُّ: حَقَّهَا لِجَمِيعِ أَيُّ: جَمِيعِ الضَّرَاتِ أَوْ اسْقَطْتَ حَقَّهَا مَطْلَقًا... جَعَلَهَا كَالْمَعْدُومَةِ فَيَسُوِي بَيْنَ الْبَاقِيَّاتِ".

وَقَالَ فِي مُعْنِيِّ الْمُحْتَاكِجِ: "أَوْ وَهَبْتَ لِهِنَّ كُلِّهِنَّ أَوْ اسْقَطْتَ حَقَّهَا مِنَ الْقِسْمِ مَطْلَقًا سِوَى بَيْنَهُنَّ فِيهِ جِزْمًا فَتَجْعَلُ الْوَاهِبَةَ أَوْ الْمَسْقُطَةَ كَالْمَعْدُومَةِ وَيَقْسَمُ لِلْبَاقِيَّاتِ".

فَرْعٌ

✓ لَوْ وَهَبَتِ الزَّوْجَةُ لِبَلَّتِهَا لِلزَّوْجِ فَهَلْ يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَخْصَّ وَاحِدَةً مَعِينَةً مِنْهُنَّ بِرِغْبَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ أَمْ يَجْرِمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؟
 قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاجِ: "أَوْ وَهَبَتْ لَهُ فَقَطَّ فَلَهُ التَّخْصِصُ لِوَاحِدَةٍ فَأَكْثَرُ بِنُوبَةِ الْوَاحِدَةِ لِأَنَّهَا جَعَلَتْ الْحَقَّ لَهُ فَيُضَعُّهُ حَيْثُ شَاءَ".
 قَالَ فِي أَسْنَى الْمَطَالِبِ: "وَلَوْ وَهَبَتْهُ لَهُ فَخَصَّ بِهِ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ وَلَوْ فِي كُلِّ دَوْرٍ وَاحِدَةً جَازَ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ فَيُضَعُّهُ حَيْثُ يَشَاءُ".
 قَالَ الْقَلَيْبِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمَحَلِيِّ: "... فَلَهُ تَخْصِصٌ وَاحِدَةً أَيَّ: مَنْ أَرَادَ مِنْهُنَّ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ فِي كُلِّ دَوْرٍ".
 قَالَ الْبَاجُورِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ: "وَإِنْ وَهَبَتْهُ لَهُ خَصَّ بِهِ مِنْ شَاءَ مِنْهُنَّ لِأَنَّهَا جَعَلَتْ الْحَقَّ لَهُ فَيُضَعُّهُ حَيْثُ يَشَاءُ".
 قَالَ فِي الْعُبَابِ: "وَإِنْ وَهَبَتْهَا لَهُ فَلَهُ جَعْلُهَا لِوَاحِدَةٍ أَبَدًا وَأَنْ يَنْوَبَ بَيْنَ الْبَاقِيَّاتِ".

مسائل فقهية

وهي

خاتمة البحث

✓ جاء في الحديث الصحيح: "من لم يعدل بين نساءه جاء يوم القيامة وشقه مائل"

فهل العدل بين الزوجات واجب في كل شيء أم هو مختص في المبيت فقط؟

قال في عمدة المفتي والمستفتي: "فالعدل بين الزوجات واجب في المبيت فقط فإذا بات عند واحدة وجب عليه أن يبيت عند الأخرى ولا تجب عليه التسوية في غير ذلك فله أن يفضل واحدة على الأخرى في النفقة والكسوة والاستمتاع".
وقال في إفادة السادة العمدة: "ولا يجب عليه التسوية بينهن فيما عدا المبيت فيجوز له المفاضلة بينهن في النفقة والكسوة والجماع والمحبة".

وقال في مُغني المحتاج: "ويجوز أن يؤثر بعض نساءه بالتبرع دون بعض وإن استوحشن بذلك والأولى التسوية في ذلك وفي سائر الاستمتاع".

قال في شرح المنهج: "ولا تجب التسوية بينهن في التمتع بوطء وغيره ولكنها تسن".

قال الجمل في الحاشية معلقاً على قوله (وغيره): "ومن التبرعات المالية ومن الكسوة".

وقال البجيرمي في حاشيته على الخطيب: "ولا تجب التسوية بينهن في التمتع ولا في الكسوة كما أفاده شيخنا العزيزي".

مسألة

✓ هل يجب على الزوج أن يتخلف عن الجماعات وتشجيع الجنائز وسائر أعمال البر بسبب حق الزفاف؟

توضيح المقصود بحق الزفاف أي: إذا تزوج بكراً بات عندها سبعا أو تزوج ثيباً بات عندها ثلاثاً.

قال في مُغني المحتاج: "لا يتخلف بسبب الزفاف عن الخروج للجماعات وسائر أعمال البر كعبادة المرضى وتشجيع الجنائز مدة الزفاف إلا لبلا فيتخلف وجوبا تقديرا للواجب وهذا ما جرى عليه الشيخان وإن خالف فيه بعض المتأخرين (أي: أنهم لم يفرقوا بين الليل والنهار بل هما سواء في الحكم وهذا ما نقله القليوبي في حاشيته على المحلى عن شيخه الزيايدي والباجوري في حاشيته على ابن قاسم الغزي لكنه خلاف المعتمد)".

قَالَ فِي النَّجْمِ الْوَهَّاجِ قَالَ فِي الْمُخْتَصِرِ أَيُّ: الشَّافِعِيُّ: "لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَخَلَفَ بِسَبَبِ الزَّفَافِ عَنِ الْجَمَاعَاتِ وَعِبَادَةِ الْمَرْضَى وَتَشْيِيعِ الْجَنَائِزِ وَاجَابَةِ الدَّعَوَاتِ وَسَائِرِ أَعْمَالِ الْبِرِّ الَّتِي كَانَ يَقُومُ بِهَا هَذَا فِي النَّهَارِ وَأَمَّا فِي اللَّيْلِ فَلَا يَخْرُجُ لِأَنَّ هَذِهِ مَنُودِيَّاتٌ وَالْمَقَامُ عِنْدَهَا وَاجِبٌ".

وَقَالَ فِي أَسْنَى الْمَطَالِبِ: "لَا يَتَخَلَفُ بِسَبَبِ حَقِّ الزَّفَافِ عَنِ الْخُرُوجِ لِلْجَمَاعَاتِ وَلِسَائِرِ أَعْمَالِ الْبِرِّ كَعِبَادَةِ الْمَرْضَى وَتَشْيِيعِ الْجَنَائِزِ مَدَّةَ الزَّفَافِ إِلَّا لِيَلَا يَتَخَلَفُ وَجُوبًا تَقْدِيمًا لِلْوَاجِبِ".

مَسْأَلَةٌ

✓ لَوْ جَمَعْنَاهُمَا فِي مَسْكَنِ وَاحِدٍ بَرَضَاهُنْ فَهَلْ يَكْرَهُ لَهُ وَطْءُ أَحَدِهِمَا بِعِلْمِ الْآخَرَى؟

ثُمَّ إِذَا دَعَاهَا لِلْوَطْءِ فَهَلْ تَلْزِمُهَا اجَابَتُهُ؟

قَالَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ: "لَكِنْ يَكْرَهُ وَطْءُ إِحْدَاهُمَا بِحَضْرَةِ الْبَقِيَّةِ (لَيْسَ الْمَقْصُودُ الْوَطْءُ أَمَّا مَهْنُ فَإِنَّهُ يَحْرَمُ لِمَا فِيهِ مِنْ كَشْفِ الْعُورَاتِ) لِأَنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الْمَرْوَةِ وَلَا يَلْزِمُهَا الْجَابَةُ إِلَيْهِ".

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاجِ: "وَإِذَا رَضِيْنَا بِالْبَيْتِ الْوَاحِدِ قَالَ الشَّيْخَانُ: كَرِهَ أَنْ يَطْأَ إِحْدَاهُمَا بِحَضْرَةِ الْآخَرَى لِأَنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الْمَرْوَةِ وَظَاهِرُهُ كَرَاهَةُ التَّنْزِيهِ وَبِهِ صَرَحَ الْمَصْنِفُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى التَّنْبِيْهِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ جَمَاعَةِ تَحْرِيْمِ ذَلِكَ وَصَرَحَ بِهِ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَصُوبَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَقَالَ: إِنَّهُ مُقْتَضَى نَصِّهِ فِي الْأَمِّ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ سُوءِ الْعَشْرَةِ وَطَرَحَ الْحَيَاءُ وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ يَكُونَ مَحَلُّ التَّحْرِيْمِ إِذَا كَانَتْ إِحْدَاهُمَا تَرَى عُورَةَ الْآخَرَى وَلَوْ طَلَبَ الزَّوْجُ ذَلِكَ وَامْتَنَعَتْ لَمْ يَلْزِمُهَا الْجَابَةُ وَلَا تَصِيرُ نَاشِزَةً بِالْإِمْتِنَاعِ قَالَهُ الشَّيْخَانُ مَعَ قَوْلِهِمَا بِكَرَاهَةِ الْوَطْءِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ".

مَسْأَلَةٌ

✓ قَلْنَا إِنْ الْمَبِيَّتُ وَاجِبٌ بِاللَّيْلِ (أَنْ كَانَ هُوَ الْأَصْلُ) فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّخُولُ عَلَى صَاحِبَةِ النَّوْبَةِ بِمَجْرَدِ غُرُوبِ الشَّمْسِ

أَمْ أَنْ ذَلِكَ مُرْجِعُهُ إِلَى الْعَرَفِ؟

قَالَ فِي النَّجْمِ الْوَهَّاجِ: "وَلَا يَجِبُ الدَّخُولُ عِنْدَ صَاحِبَةِ النَّوْبَةِ مِنَ الْغُرُوبِ بَلَّ الْمَرْجِعِ فِيهِ إِلَى الْعَرَفِ الْغَالِبِ".

قَالَ فِي مُغْنِي الْمُحْتَاجِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: "وَالْوَجْهُ الرَّجُوعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعَرَفِ الْغَالِبِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ فَإِنْ بَعْضُ النَّاسِ يَبْقَى فِي حَانُوتِهِ إِلَى هُدُوءِهِ مِنَ اللَّيْلِ".

تَرْبَعُونَ اللَّهُ خَتَامُ الْبَحْثِ

والحمد لله رب العالمين
كتبه الفقير إلى عفومر به
ياسر علي محمد

الفهرس

2.....	المقدمة.....
3.....	المسألة الأولى.....
5.....	المسألة الثانية.....
6.....	فَرْعٌ.....
7.....	المسألة الثالثة.....
10.....	المسألة الرابعة.....
11.....	فَرْعٌ.....
12.....	فَرْعٌ.....
13.....	فَرْعٌ.....
14.....	فَرْعٌ.....
15.....	فَرْعٌ.....
16.....	المسألة الخامسة.....
17.....	فَرْعٌ.....
18.....	فَرْعٌ.....
19.....	فَرْعٌ.....
20.....	فَرْعٌ.....
21.....	المسألة السادسة.....
21.....	فَرْعٌ.....
22.....	فَرْعٌ.....
23.....	فَرْعٌ.....
24.....	فَرْعٌ.....

25..... فَرْعٌ

26..... فَرْعٌ

27..... فَرْعٌ

28..... فَرْعٌ

29..... فَرْعٌ

30..... فَرْعٌ

31..... فَرْعٌ

32..... فَرْعٌ

33..... فَرْعٌ

34..... المسألةُ السابعةُ.

34..... فَرْعٌ

35..... فَرْعٌ

36..... فَرْعٌ

37..... فَرْعٌ

38..... فَرْعٌ

39..... فَرْعٌ

40..... فَرْعٌ

41..... فَرْعٌ

42..... فَرْعٌ

43..... فَرْعٌ

44..... تابع المسألة السابعة.

44..... فَرْعٌ

45..... فَرْعٌ

46..... فَرْعٌ

47..... فَرْعٌ

48..... فَرْعٌ

49..... فَرْعٌ

50..... فَرْعٌ

51..... سفر النقلة

51..... فَرْعٌ

52..... فَرْعٌ

53..... فَرْعٌ

54..... خلاصة أحكام سفر النقلة

55..... المسألة الثامنة

55..... فَرْعٌ

56..... فَرْعٌ

57..... فَرْعٌ

58..... فَرْعٌ

59..... فَرْعٌ

60..... فَرْعٌ

61..... فَرْعٌ

62..... فَرْعٌ

63..... فَرْعٌ

64..... فَرْعٌ

65..... فَرْعٌ

66..... مسائل فقهية

66..... مَسْأَلَةٌ

67..... مَسْأَلَةٌ

67..... مَسْأَلَةٌ

هذا الكتاب منشور في

